

Distr.
GENERAL

S/1995/1002
1 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالقرار ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي به عدل مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومدها حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وأذن بتخفيض تدريجي في مستوى قواتها. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، قدمت تقريرين إلى المجلس عن الحالة في رواندا في ٨ آب/أغسطس (S/1995/678) وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/1995/848). ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر تطورات الحالة حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ويتضمن توصيات تتعلق بدور الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن، استمر يسود مناخ من الأمن والاستقرار النسبيين في رواندا، على الرغم من غياب أي جهود ملحوظة لتحقيق المصالحة الوطنية. وقد شهدت القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية بعض التحسن، وكانت أول خطوات فعالة لإحياء النظام القضائي الوطني هي تعيين أعضاء المحكمة العليا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - واصلت قوات حكومة رواندا السابقة والمليشيات المسلحة تسليها وقيامها بحملات تخريبية على طول الحدود الفاصلة بين زائير ورواندا. وفي هجوم مضاد وقع مؤخراً، قام جيش رواندا بتنظيم هجوم برمائي على جزيرة إيواوا في بحيرة كيفو على بعد ١٥ كيلومتراً غرب البر الرئيسي الرواندي داخل الأراضي الرواندية، وأخرج من الجزيرة نحو ٥٠٠ من أفراد المليشيات. وأدت هذه العملية إلى اتهام رواندا زائير بالاشتراك في عمليات التسليح المسلح من مخيمات اللاجئين. وردت زائير، بدورها، على هذه الاتهامات باتهام عناصر رواندية بمحاولة اغتيال رئيس أركان الجيش الزائيري في مطار غوما. ومن الواضح أن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة سيظل مصدر توتر في المنطقة.

٤ - ويرد في إعلان نيروبي وخطة عمل بوجومبورا لعام ١٩٩٥ الإطار الأساسي لعودة اللاجئين الطوعية. وينبغي لحكومات المنطقة أن تنفذ هذين الاتفاقين بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي. وتقود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهوداً كبيرة لبدء عملية عودة اللاجئين الطوعية تتناول حالات ما بين ٦ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ لاجئ كل يوم.

٥ - وقد اتُخذ عدد من الخطوات الهامة من شأنها أن تيسر للحكومات في المنطقة التعاون فيما يتعلق بانتهاج سياسة لجوء إنسانية وعدم اللجوء إلى إغلاق الحدود والإعادة القسرية.

٦ - ووفقا للقرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى إنشاء لجنة دولية للتحقيق بغية التحقيق في الادعاءات بأن قوات حكومة رواندا السابقة تتلقى تدريباً عسكرياً وأسلحة، قمت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بإبلاغ مجلس الأمن أن ترتيبات إنشاء هذه اللجنة قد أُنجزت. وبعد عقد جلسات إحاطة أولية في نيويورك، بدأت اللجنة، التي تتكون من ستة أعضاء، أعمالها في منطقة البحيرات الكبرى في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد قام أعضاء اللجنة فعلاً بزيارة رواندا حيث أُخذوا لزيارة جزيرة إيواوا. ومن المتوقع أن يواصلوا عملية التحقيق في زائير عن قريب.

٧ - وقد عانت عملية إعادة إنشاء نظام قضائي وطني من تأخيرات نجمت عن قيود دستورية وإدارية أخرى مرتبطة بالموارد البشرية. ونتيجة لذلك، ثمة شعور بالإحباط يمكن تفهمه في كل من رواندا وداخل المجتمع الدولي إزاء التأخر في إعادة إجراءات العدل في جميع أنحاء البلد. ويستمر عدد السجناء في الارتفاع، ويناهز الآن ٦٠ ٠٠٠ سجين، ولكن، نتيجة للجهود التي تبذلها لجنة السجناء التي عينتها الحكومة الرواندية وفرقة عمل الأمم المتحدة التي قام ممثلها الخاص بتنسيقها، اتُخذت تدابير طارئة لإنشاء أماكن إضافية للسجناء. وأسفر ذلك عن انخفاض ملحوظ في حالات الوفاة وتحسن في المرافق الطبية. وبعد تأخيرات أولية، تم نقل بعض السجناء إلى مباني إضافية للسجون ومراكز احتجاز مؤقتة. وتواصل فرقة العمل جهودها الرامية إلى توسيع حيز السجون.

٨ - وكان قيام الجمعية الوطنية بتعيين ستة قضاة في المحكمة العليا تطورا إيجابيا في عملية إحياء النظام القضائي. على أن هذه التعيينات هي خطوة أساسية أولى ينبغي أن يعقبها تعيين باقي القضاة. وعقد مؤتمر معني بإبادة الأجناس في كيغالي في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ركّز على المسائل التي ينبغي أن يعالجها نظام العدل بفعالية مثل إنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم إبادة الأجناس، ودرجات المسؤولية الجنائية، والتفاوض لتخفيف العقوبات.

٩ - وأعتقد أن العنصر الرئيسي الذي يحول دون عودة الاستقرار والأمن والتآلف إلى رواندا هو غياب عملية لتحقيق المصالحة الوطنية. وتعتمد هذه العملية على تهيئة الظروف التي تؤدي إلى عودة ١,٦ مليون لاجئ موجودين حالياً خارج رواندا وإلى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم إبادة الأجناس.

١٠ - ويستمر إحراز تقدم داخل رواندا في مجال الأمن والتطبيع، غير أن جوا من التوتر وعدم الاستقرار يخيم على المنطقة. وقد تدهورت العلاقات بين رواندا وكل من زائير وكينيا في الأشهر الأخيرة، كما

ساهمت الظروف السائدة في بوروندي في خلق توتر في البلدان المجاورة. وبغية المساعدة على تسوية هذه المشاكل، أرسلت مبعوثي الخاص، السيد خوسيه لويس خيسوس، إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى ليدرس مع الحكومة المعنية كيفية إحراز تقدم نحو عقد مؤتمر إقليمي. وقد أحييت نتائج بعثة مبعوثي الخاص إلى مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/1995/945). وقد أبلغت الحكومة الرواندية مبعوثي الخاص أنها تعارض عقد مؤتمر إقليمي. وفي غياب توافق الآراء الضروري بين الحكومات المعنية، ستستمر الأمم المتحدة في رصد التطورات في المنطقة، وسأبلغ المجلس متى تحققت الظروف اللازمة للنجاح في عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد شجعتني رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على مواصلة هذه الجهود (S/1995/946).

١١ - وفي هذه الأثناء، أعلن رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر أنه سينظم مؤتمرا إقليميا في القاهرة. ونظرا إلى أن أهداف هذا المؤتمر تماثل تلك التي وضعها مجلس الأمن، رحبت بهذه المبادرة. وفي أعقاب الاجتماع الذي حضره رؤساء دول أوغندا وبوروندي ورواندا وزائير وممثل لجمهورية تنزانيا المتحدة، أصدر إعلان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تعهدت فيه الأطراف باتخاذ إجراءات ملموسة لإحراز تقدم في مجال السلام والعدل والمصالحة والاستقرار والتنمية في المنطقة (S/1995/1001، المرفق). وتعهدت جمهورية زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة بعزل العناصر الموجودة في المخيمات والتي تعمل على تخويف اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، وتعهدت رواندا، من طرفها، بضمان سلامة اللاجئين العائدين. وقالت الدول الأطراف في الإعلان كذلك أنها تعتقد أن عدد اللاجئين العائدين سيرتفع إلى ١٠ ٠٠٠ لاجئ يوميا خلال فترة قصيرة.

ثالثا - حقوق الإنسان

١٢ - بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كانت عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا قد قامت بوزع ١٢٠ من أعضائها للعمل في كيغالي وفي ١٠ مكاتب ميدانية واقعة في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية أنشطتها في ميدان رصد حقوق الإنسان وبناء الثقة وتقديم المساعدة إلى النظام القضائي الرواندي وتعزيز حقوق الإنسان. وتقوم بهذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية الرواندية والجماهير.

١٣ - ولا تزال العودة الآمنة للاجئين الروانديين والمشردين داخليا تلعب دورا هاما في عملية حقوق الإنسان. وتقوم بتنسيق أنشطتها بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفقا لمذكرة تفاهم بين المفوضية وعملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا. وعند قيام عملية الأمم المتحدة الميدانية ببرمجة زيارات موظفيها الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان إلى جميع أنحاء البلد، تأخذ في اعتبارها المناطق التي يصل إليها أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخليا. كما حاولت ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية في أي مرحلة من مراحل عملية العودة أو إعادة التوطين أو الدمج. وتقوم بذلك عن طريق رصد الظروف السائدة في نقاط العبور الرئيسية على الحدود، ومعاملة العائدين في مراكز

الممرور، ومعاملة اللاجئين وهم ينتظرون نقلهم إلى الكومبيونات (النواحي)، ومعاملة الذين يحتجزون مؤقتاً، وجميع جوانب الدمج في الكومبيونات (النواحي) التي سيتم توطيئهم فيها. وفي هذا السياق الأخير، تقوم عملية الأمم المتحدة الميدانية بتقييم درجة استعداد هذه الكومبيونات، وتحديد ما إذا كانت في موقف يسمح لها باستيعاب العائدين، ومساعدة هذه الكومبيونات في عملية إعادة التوطيئ، ورصد المعاملة اللاحقة للعائدين الذين أعيد توطيئهم وأمنهم.

١٤ - وتقوم عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا بإجراء زيارات منتظمة إلى السجون ومراكز الاحتجاز بغية رصد الظروف السائدة فيها وتقديم مقترحات لتحسينها. ويتم هذا العمل بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكما ورد في الفقرة ٧ أعلاه، يناهز عدد المحتجزين الآن ٦٠ ٠٠٠ محتجز. وفي العديد من مرافق الاحتجاز، يضطر السجناء إلى الوقوف بسبب عدم وجود أماكن كافية. وأسفر اكتظاظ السجون الشديد عن العديد من حالات الوفاة والأمراض الخطيرة، مع أن الظروف الطبية قد تحسنت بعد تقديم المساعدة الدولية. وقد تم اعتقال معظم المحتجزين بشكل يخالف الإجراءات التي ينص عليها القانون الرواندي، ولا توجد أي ملفات تحتوي على أدلة ضدهم. وتسعى عملية الأمم المتحدة الميدانية إلى تعزيز احترام الإجراءات القانونية التي تحكم الاعتقال والاحتجاز.

١٥ - ونظراً إلى أن النظام القضائي الرواندي لا يقوم بمهامه حتى الآن، فلا يمكن البدء بالمحاكمات الجنائية مما يزيد من حدة مشكلة الاحتجاز. وقامت حكومة رواندا، بغية معالجة هذا الوضع جزئياً، بإنشاء لجان للفرز تقوم باستعراض الحالات التي يمكن فيها إطلاق سراح المحتجزين لعدم وجود أدلة كافية ضدهم. وقد سعت عملية الأمم المتحدة الميدانية إلى تشجيع عمل هذه اللجان في معالجة حالات المحتجزين، وكانت في الوقت نفسه تساعد في عملية إصلاح النظام القضائي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل كذلك تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية المحلية في جميع أنحاء البلد.

رابعاً - المحكمة الدولية لرواندا

١٦ - واصل مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا تحقيقاته في المذابح التي ارتكبت في العام الماضي، بهدف إصدار عرائض الاتهام الأولى قبل نهاية عام ١٩٩٥. وقد زاد عدد موظفي مكتب المدعي العام، الذي أصبح يشمل الآن ٣٠ محققاً وفرتهم حكومات سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يضم المكتب موظفين من الأمم المتحدة أمكن تعيينهم بفضل استثناء المحكمة من القيود المالية المفروضة مؤخراً بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قام موظف تنسيق أمني تابع للأمم المتحدة بزيارة كيغالي لتقييم درجة الأمن الموفّر لمكتب المدعي العام، ووضع خططاً طارئة لتوفير الأمن للمحكمة الدولية، تحسباً لإمكان سحب قوات البعثة من رواندا عقب انتهاء ولايتها الحالية.

١٧ - وقام مسجل المحكمة منذ تعيينه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بزيارتين الى المنطقة، وهو يقيم الآن في أروشا. ومنذ فترة قصيرة، قام هو والمدعي العام بزيارة البلدان المجاورة لرواندا، لمناقشة التزاماتها بالتعاون مع المحكمة.

١٨ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق تابع للأمم المتحدة بزيارة أروشا لتفقد المقار المخصصة للمحكمة، واستعراض احتياجاتها الأمنية والسوقية والإدارية. وتم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر توقيع اتفاق استئجار بين المحكمة ومركز أروشا الدولي للمؤتمرات. وقد اكتملت الترتيبات اللازمة للمكاتب المؤقتة وأماكن السكن بما يتيح لموظفي المحكمة أن يتواجدوا في أروشا بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقد وصل الى أروشا القاضي المكلف باستعراض عرائض الاتهام. ومن المقرر أن تعقد الجلسة العامة الثانية للمحكمة في أروشا بين ٨ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وسيقوم القضاة بمناقشة واعتماد التوجيه المتعلق بتكليف محامي الدفاع، والقواعد المنظمة لشروط احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة أمام المحكمة، والتقرير السنوي للمحكمة.

١٩ - ويتوافر الآن ما مجموعه ٦,٤ مليون دولار من التبرعات النقدية وإعلانات التبرعات في صندوق التبرعات لدعم أنشطة المحكمة.

٢٠ - وعملاً بقرار المجلس ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي طلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن تقارير دورية عن تنفيذ قرار إنشاء المحكمة، قدمت حتى الآن ثلاثة تقارير، آخرها مؤرخ ٢٥ آب/أغسطس. ونظراً لقصر المدة التي انقضت منذ تقديم تقريره الأخير، ولقرب انعقاد الجلسة العامة للمحكمة في أروشا، فإن هذا التقرير يقتصر على آخر التطورات فحسب. ومن الآن فصاعداً، سيكون رئيس المحكمة هو المسؤول عن تقديم تقارير سنوية الى مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك وفقاً للمادة ٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة.

خامساً - الجوانب العسكرية

ألف - انتشار وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

٢١ - منذ تقريره الأخير، لم يطرأ أي تغيير على انتشار الوحدة العسكرية بالبعثة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوات مكونة من ٧٨٣ جندياً و ٣٧ من ضباط هيئة الأركان؛ كما تم نشر ٢٨٥ مراقباً عسكرياً، من جملة ٣٢٠ مراقباً مأذوناً بهم، في أنحاء البلد (انظر المرفق).

٢٢ - وتواصل قوات البعثة ومراقبوها العسكريون المساهمة في تأمين المحكمة الدولية والعملية الميدانية لحقوق الإنسان، وكذلك في تأمين موظفي ومقار الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، حسب اللزوم. ويواصل

المراقبون العسكريون بالبعثة جهودهم لتعزيز مناخ الثقة، بالاضطلاع بمهام المراقبة الى جانب مراقبي الشرطة المدنية التابعة للبعثة.

٢٣ - وتواصل البعثة تسهيل عودة اللاجئين سالمين وإعادة توطينهم في قراهم الأصلية، ودعم توفير الخدمات الإنسانية لشعب رواندا. وفي هذا الصدد، ما برحت البعثة على استعداد للمساعدة في نقل العائدين، إذا ما تجاوزت معدلات العودة قدرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على معالجة الأوضاع. وقد ساعدت القوة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وإصلاح الطرق والجسور، وإعادة إنشاء مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقليل اكتظاظ السجون بالنزلاء من خلال توفير الخبرة السوقية والهندسية. كما أسهمت في المساعدة الطبية بتوفير العقاقير واللوازم الطبية، وتوفير عمليات إجلاء الإصابات الطارئة بالهليكوبتر، وكذلك الخدمات الجراحية، والفحوص الطبية، والتدريب الطبي والمساعدة في المستشفيات، والوقاية من الأمراض في دور الأيتام. كما وفرت مركبات لتوزيع البذور والأدوات الزراعية، وساعدت في تنفيذ مشاريع الوقاية من الأضرار البيئية.

باء - الجوانب الأمنية

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يبلغ عن أي حوادث عنف كبيرة تمس المدنيين. غير أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في أنشطة المتمردين في المقاطعات الغربية. فقد أبلغ عن أعمال لقطع الطرق والتخريب، بما في ذلك قتل المدنيين، وزرع الألغام وتدمير أبراج الكهرباء؛ وكثيرا ما نسبت هذه الأعمال الى المتسللين عبر الحدود من زائير. وهذه الهجمات، التي تؤدي عادة الى تدابير مضادة وردود انتقامية من جانب قوات الأمن الرواندية، تظل تمثل أكثر ما يواجهه البلد اليوم من مشاكل أمنية مزعجة. ومن الأهمية في هذا الصدد الإشارة الى أن الأمن قد تحسن بصورة ملحوظة في المناطق التي توجد بها تشكيلات من قوات البعثة بدرجة أكبر مما في المناطق التي يتركز فيها مراقبون عسكريون فحسب.

٢٥ - وقد نجحت عملية معسكر الأمن الزائيري، وهي مبادرة مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الزائيرية، نجاحا تاما في إقرار الأمن والحفاظ عليه في معسكرات اللاجئين الروانديين في زائير. ويتوقف مستقبل عملية الأمن بدرجة كبيرة على معدلات عودة اللاجئين الروانديين الى وطنهم. ويجري حاليا في مقر المفوضية النظر في إمكان تمديد ولاية العملية، على الأقل للأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦.

سادسا - الشرطة المدنية

٢٦ - قرر مجلس الأمن، في قراره ٩٩٧ (١٩٩٥)، الإبقاء على المستوى المأذون به لعنصر الشرطة المدنية في البعثة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد تم نشر ٨٥ مراقبا من ١٢ بلدا، من جملة القوام المأذون به وهو ١٢٠ مراقبا (انظر المرفق).

٢٧ - وكما أوضحت في تقريرتي السابق، فإن جهود عنصر الشرطة المدنية بالبعثة لا زالت تتركز على تدريب قوة الشرطة الوطنية الرواندية، على نحو ما جاء في القرار ٩٩٧ (١٩٩٥). وحتى الآن، أكمل البرنامج ٤٠٣ من رجال الشرطة الجدد، ومن المقرر أن ينتهي تدريب ٥١٥ آخرين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وسيوفر ذلك لرواندا ٩١٨ شرطيا من بين ما يقدر بستة آلاف شرطي مدرب هناك حاجة إليهم. وقد قام نائب الرئيس بول كاغامي بافتتاح تدريب الشرطة المحلية، وهي العنصر الثاني من قوة الشرطة الوطنية الرواندية، في غيشالي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الشرطة المدنية التابعة للبعثة القيام بأنشطة المراقبة، الى جانب المراقبين العسكريين، بصورة يومية في جميع أنحاء رواندا. وتشمل هذه الواجبات مراقبة السجون ورجال الشرطة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بالاشتراك مع العملية الميدانية لحقوق الإنسان. كما تشمل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مراقبة سلامة العائدين.

سابعاً - الجوانب الإنسانية

٢٩ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كان حجم التبرعات المعلنة لوكالات الأمم المتحدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل منطقة البحيرات الكبرى، يبلغ ٥٨٢,٢ مليون دولار. ويغطي هذا المبلغ ٨٠,٢ في المائة من احتياجات الإغاثة الإنسانية المعدلة لعام ١٩٩٥. إلا أن التبرعات المعلنة للعنصر الخاص برواندا لم تبلغ سوى ٩٤,٥ مليون دولار من جملة المبلغ المطلوب وقدره ١٦٠,٣ مليون دولار، أو بنسبة ٥٨ في المائة من الاحتياجات المعدلة.

٣٠ - والحالة الإنسانية في رواندا مستمرة في التحسن، مع إحراز تقدم مطرد في الانتقال من حالة الإغاثة الطارئة الى الانتعاش والتعمير والتنمية. غير أن حدوث موجة واسعة أو منفصلة من عودة اللاجئين يمكن أن يترك تأثيراً ضاراً على هذه الجهود. إذا أن هناك علاقة مركبة بين العديد من المجالات الحرجة: إعادة إدماج اللاجئين؛ واكتظاظ السجون بالنزلاء وإصلاح نظام العدالة؛ وتوفير الأمن للعائدين على الصعيد المحلي؛ وعدم كفاية المساكن وندرة الأراضي التي يمكن استخدامها.

٣١ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عاد الى رواندا ما مجموعه ١٩٠ ٣٢ لاجئاً، في الأساس من خلال قوافل نظمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وزاد معدل العودة من جمهورية تنزانيا المتحدة من ١ ٠٠٠ عائد في شهر أيلول/سبتمبر الى ٢ ٠٠٠ عائد في شهر تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم ١ ١٤٤ لاجئاً من الحالات الجديدة. وقد عاد من تنزانيا حوالي ١٩ ٠٠٠ لاجئ، جاء ٩٤ في المائة منهم تحت رعاية مفوضية شؤون اللاجئين. أما العودة الطوعية من بوروندي، فقد انخفضت من ٧ ٧٧٣ عائداً في شهر أيلول/سبتمبر الى ١ ٠١٢ عائداً في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٣٢ - ومعظم المراقبين يرجعون انخفاض عدد العائدين الى استمرار حملة التهريب والتضليل في معسكرات اللاجئين. وبالإضافة الى ذلك، فإن كثيرا من اللاجئين يخشون من أن الاشتباه في قيامهم بدور في مذابح العام الماضي سيعرضهم للانتقام أو الاتهام أو السجن لدى عودتهم الى رواندا. وتؤكد الحكومة باستمرار أنه رغم الترحيب بعودة جميع اللاجئين الروانديين الموجودين في الخارج الى وطنهم، فإن أولئك الذين شاركوا في التخطيط للمذابح أو ارتكابها سيواجهون السجن. وثمة عامل آخر يحول دون عودة اللاجئين، وهو النقص في المساكن الكافية. ومن المحتم أن تحدث نزاعات على المساكن والممتلكات في حالة عودة اللاجئين الى وطنهم بصورة واسعة النطاق.

٣٣ - على أن إعادة اللاجئين إلى وطنهم تظل تمثل الحل الدائم الوحيد. وإلحباط التدابير القاسية التي تتخذها بلدان اللجوء، ولتلافي الفوضى وأعمال العنف المحتملة التي يمكن أن تؤدي إليها عملية واسعة لإعادة اللاجئين الى وطنهم قسرا، فإن مفوضية شؤون اللاجئين تشجع العودة الطوعية المنظمة على نطاق واسع. وتشمل هذه الجهود توسيع منشآت الاستقبال والعبور القائمة؛ وفتح منشآت جديدة لتعزيز القدرة على تجهيز معاملات أعداد أكبر من العائدين؛ وتوفير المساعدة المباشرة للعائدين من خلال توفير وسائل النقل والأغذية وأصناف الإغاثة؛ وتقديم المساعدة المؤسسية للوزارات الحكومية التي تشارك بصورة مباشرة في تنفيذ برامج المساعدة التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين؛ ودعم المساعدات المحلية، وتوفير المأوى، وتنمية المستوطنات الريفية الجديدة. وتجرى هذه الأنشطة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، وإدارات الحكومة الرواندية. وثمة تدابير أخرى اتخذتها مفوضية شؤون اللاجئين للتشجيع على العودة الى الوطن، تشمل تعزيز حملات الإعلام العام (التي تشمل نشرات إذاعية يومية عبر محطة إذاعة البعثة)، وتبادل زيارات المسؤولين واللاجئين، والمراقبة المنتظمة للعائدين داخل رواندا، وذلك بالتعاون مع موظفي العملية الميدانية لحقوق الإنسان، والمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة المدنية بالبعثة.

٣٤ - وقد تحسنت الحالة الغذائية العامة في رواندا، مما سمح بخفض مخصصات المعونة الغذائية لقطاعات السكان المعرضة للمخاطر. وقد عاد برنامج الأغذية العالمي الى استراتيجية استخدام أكبر قدر ممكن من المساعدة الغذائية المتوافرة في مشاريع الغذاء مقابل العمل والمشاريع المدرة للدخل. ولا تزال هناك عدة مناطق تبعث على القلق في رواندا، حيث يتركز فيها بصورة عالية إما مشردون سابقون أو عائدون ممن يفتقرون الى الممتلكات أو الدخل. وتجري مراقبة وثيقة لمناطق البلد التي تعاني بصورة تقليدية من نقص الغذاء. وهناك برامج للمساعدة الغذائية الموجهة، يضطلع بتنفيذها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغير ذلك من الوكالات، وستسهم هذه البرامج إسهاما كبيرا في تحسين الأمن الغذائي بين السكان الروانديين.

٣٥ - وقد ذكرت في تقرير السابقي أن منسق الأمم المتحدة المقيم سوف يتولى مهام مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا. ومع الانتقال فعلا من الإغاثة الطارئة إلى الانعاش، تم هذا النقل للمهام في

٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كما كان مقررا له. وتم إدماج فريق صغير، كان من قبل جزءا من مكتب الطوارئ، في مكتب المنسق المقيم، لضمان سرعة استجابة المجتمع الدولي إذا ما عادت حالة الطوارئ الى الظهور.

ثامنا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٦ - كما ذكرت في تقريرتي السابق، اكتسبت مصروفات التعهدات المعلنة من جانب المجتمع المانح في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في جنيف زخما خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٥. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، كانت البلدان المانحة قد وقعت اتفاقات للمعونة مع رواندا بمبلغ تراكمي يبلغ مجموعه ٢٦٧,٦ مليون دولار صرف منه مبلغ ١٨٣,٦ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، بلغ مجموع المبلغ الذي تم صرفه استجابة لمؤتمري المائدة المستديرة المعقودين في جنيف في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٥٢ مليون دولار أي ما يعادل ٤٣ في المائة من المبلغ المتعهد به. وستجري مناقشة حجم وتكوين المساعدة الإنمائية خلال فترة الثلاث سنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ في مؤتمر المائدة المستديرة القادم المقرر عقده في آذار/مارس ١٩٩٦ في جنيف. وركزت المشاورات المواضيعية المعقودة في كيغالي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على تقديم مساعدة فورية لقطاعي الإصلاح وإعادة التوطين تحسبا لعودة اللاجئين بأعداد ضخمة.

٣٧ - وخلال الربع الثالث من عام ١٩٩٥، انتعشت الإيرادات الحكومية، كما كان متوقعا في الأصل، لكن هذا التحسن لم يكن كافيا لتعويض النقص الذي صودف خلال النصف الأول من السنة. وقد مكنت الإيرادات المتزايدة المقترنة بدعم إضافي من المانحين، الحكومة من دفع الأجور والمرتبات في مواعيدها لجميع الموظفين الحكوميين باستثناء العسكريين. وقد تأخر دفع مرتبات العسكريين الآن لمدة ستة أشهر على الأقل مما يضاعف بلا شك الصعوبات المتعلقة بحفظ الأمن والنظام.

٣٨ - وفي قطاع الأعمال التجارية الخارجية، صدرت رواندا خلال الفصول الثلاثة الأولى من السنة ٤٤٤ ٩ طنا من البن بسعر متوسطه ٢,٤٤ دولار (للكيلو) و ٤٤٩ ٣ طنا من الشاي بسعر متوسطه ٠,٧٣ من الدولار (للكيلو). ومن المتوقع حاليا أن يصل مجموع صادرات البن إلى ٢٠ ٠٠٠ طن أي ما يزيد بنحو ٣٣ في المائة عن التقديرات السابقة. وقد أسهم هذا الارتفاع في عائدات التصدير إلى جانب المبالغ التي صرفتها المؤسسات المالية الدولية لدعم ميزان المدفوعات في استقرار سعر الصرف في السوق. ويتأرجح سعر صرف دولار الولايات المتحدة بين ٣٠٥ فرنكات رواندية و ٣١٥ فرنكا روانديا بعد أن ارتفع إلى ذروة قدرها ٣٣٠ فرنكا في ٢٠ تموز/يوليه.

٣٩ - وفي القطاع النقدي، يؤكد نظام الإبلاغ "السريع" الذي اتبعه المصرف الوطني لرواندا أن فائض السيولة النقدية لدى المصارف التي أعيد فتحها قد انخفض بشكل كبير بتقديمه قروضا متزايدة الى القطاع الخاص، ولا سيما من أجل تجهيز البن وتصديره. وأشارت التقارير الى أن الاقتراض من الحكومة

قد انخفض معوضا عن الزيادات في القروض المقدمة إلى القطاعات الانتاجية. وكما هو مخطط في البرنامج المالي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن يتزايد المعروض من النقد إلا على أساس قوة التراكم السريع لاحتياجات العملات الأجنبية. وفي سياق النمو المتقيد للمعروض من النقد وأسعار الصرف المثبتة، انخفض التضخم في الأسعار إلى ١,٤ في المائة في الشهر في مقابل ٦ في المائة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

٤٠ - وأشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن الموسم الزراعي لعام ١٩٩٥ كان أنجح بكثير من المتوقع، ويرجع ذلك إلى حد ما للأحوال الجوية المؤاتية وإلى قيام مجتمع المانحين الدولي بتقديم الدعم الزراعي في حينه. ورغم أن انتاج الحبوب زاد بنسبة ٤٩ في المائة وأن انتاج البقول كان تقريبا ضعف الانتاج في الموسم المناظر من السنة الماضية، فقد كان انتاج المحاصيل في عام ١٩٩٥ أقل بكثير بالمقارنة بموسم ١٩٩٠ الذي كان موسما طبيعيا بقدر أكبر. ويرجع ذلك أساسا إلى تشرد السكان خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية. وحسب التنبؤات الحالية بمستويات الانتاج، تتوقع الفاو عجزا في الأغذية يبلغ نحو ١٤٠ ٠٠٠ طن في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٤١ - وفي القطاعات الاجتماعية، لا يزال الهدف العام للحكومة الرواندية هو استعادة مستوى الخدمات الذي كان قائما قبل الحرب ثم تحسين جودتها وتنفيذها بحلول عام ١٩٩٦. ورغم أن التعليم الثانوي قد استؤنف بسرعة أقل من نظيره الابتدائي، فقد أحرزت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي درجة كبيرة من التقدم. وحصلت المدارس الخاصة على مساعدة غذائية من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبمساعدة تقنية من منظمة الصحة العالمية، تم تكييف الخدمات المقدمة من القطاع الصحي لمعالجة الأولويات الحالية (سوء التغذية والايذز وأضرار ما بعد الحرب). وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كان القطاع الصحي هو القطاع الوحيد الذي استفاد استفادة كبيرة من دعم المانحين (حيث تم صرف ١٤٧ ١٨٢ ١ دولار). وسيقوم مؤتمر المائدة المستديرة الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٦ في جنيف بإجراء مزيد من النظر في المساعدة المقدمة من المانحين إلى القطاعات الاجتماعية، التي نوقشت في المشاورات المواضيعية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر.

تاسعا - الجوانب المالية

٤٢ - طلبت مني الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٤٩ بء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ أن أقدم إليها تقديرات التكلفة المنقحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي تغطي الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتبلغ تقديرات التكلفة المنقحة مبلغا إجماليا ٤٠٠ ٦٨٥ ٩٦ دولار.

٤٣ - وقدمت كذلك تقديرات التكلفة المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولكن إذا وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٤٩، فسوف تقدم تقديرات تكلفة إنهاء البعثة إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٤٤ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع الاشتراكات غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ بدء البعثة ٧٤,٨ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٩٦٨,٨ ١ مليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٤٥ - لا تزال القضية الأساسية التي تواجه رواندا، كما هو مشار إليه أعلاه، هي تحقيق المصالحة الوطنية. ويتطلب ذلك الإسراع بتهيئة الظروف التي تيسر العودة الآمنة للاجئين البالغ عددهم ١,٦ مليون لاجئ إلى وطنهم بكرامة، ومحاكمة مرتكبي عمليات الإبادة الجماعية. وقد فرض اللاجئون، الذين أمضوا سنة ونصف السنة تقريبا في المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، أعباء اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة على البلدان المضيفة، مما أدى أحيانا إلى توتر مشاعر الود التي تبديها البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، أدت أنشطة التسلل والتخريب المتزايدة التي تقوم بها قوات الحكومة الرواندية السابقة والميليشيات إلى زيادة التوتر داخل رواندا وبين رواندا وجيرانها على السواء. ويشير هذا خطر تبادل دورات من الاتهامات المضادة مثلما حدث بعد حادثة جزيرة أيووا. وتضاعف هذه العوامل جميعها من خطر إعادة القسرية للاجئين.

٤٦ - ولذلك، فمن الأهمية بمكان القيام على الفور بمعالجة قضية العودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم بشكل آمن في مجتمعاتهم المحلية. أما إذا فرضت العودة القسرية، فمن الممكن أن يسفر ذلك عن كارثة إنسانية أخرى. وتبذل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تبعا لذلك، جهدا مستمرا وحاسما لإقناع اللاجئين بالعودة إلى منازلهم بصورة طوعية. ولكي ينجح ذلك، من المهم أن تدعمه الدول المجاورة بإظهار إرادتها السياسية لتنفيذ الاتفاقات الحالية المتعلقة بعودة اللاجئين الواردة في إعلان نيروبي وخطة عمل بوجومبورا. ويتعين على المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة أن تقدم مساندتها التامة للتغلب على العقبات التي تواجه العودة الطوعية، ومن بينها الترويع في المخيمات والخوف من الاضطهاد في رواندا.

٤٧ - وسيطلب الأمر استعراض الجهود الرامية إلى الحث على عودة اللاجئين على نطاق واسع في إطار زمني يمتد على مدى الأشهر الثلاثة إلى الستة القادمة، مع أخذ "المصالح المشتركة" بعودة اللاجئين التي أشارت إليها السيدة المفوض العام للاجئين بعد زيارتها لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، يرى الجزء الأكبر من المجتمع الدولي أن تمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة ستة أشهر أخرى يعد أمرا مستصوبا. وإنني أدرك بالطبع أن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لا يمكن أن يكون إلا دورا تيسيريا، وأن المسؤولية الأساسية عن توفير الأمن والدعم المادي لعودة اللاجئين تقع على عاتق

حكومة رواندا، لكن استمرار وجود البعثة يمكن أن يساعد في بناء الثقة بين اللاجئين وتشجيعهم على اتخاذ قرار العودة.

٤٨ - وقد بينت لي البلدان المانحة ومعظم البلدان المساهمة بقوات في البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمحكمة الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية والبلدان المجاورة لرواندا أنها تتفق مع هذا الرأي. ويرون أنه إذا كان هناك تصور بأن البعثة ستفادر رواندا في هذا الوقت الحرج، فإنها تبعث برسالة مشبطة الى اللاجئين والى المنطقة والى المجتمع الدولي بأسره.

٤٩ - وقد أبلغتني حكومة رواندا رسمياً، مع ذلك، بأنها لا توافق على تمديد ولاية البعثة بعد موعد انتهائها في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وأشارت الى أن السبب في ذلك يرجع الى أن البعثة لا تخدم الاحتياجات الحقيقية لرواندا. لكن الحكومة أشارت الى أنها ستتقبل استمرار وجود الأمم المتحدة بشرط أن يكون الغرض منه هو مساعدة رواندا في أداء مهامها الملحة المتعلقة بالإصلاح والتعمير، بما في ذلك تقديم الخبرة التقنية والمساعدة المالية والمعدات. وحيث أنه لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا أن تبقى في رواندا دون موافقة الحكومة، فإنني أعتزم البدء في إنهاء العملية اعتباراً من ٨ كانون الأول/ديسمبر. ومن المقرر أن تستغرق عملية الانسحاب ما بين شهرين وثلاثة أشهر لإكمالها. وخلال هذه الفترة، لن تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها الحالية ولكنها ستتركز على ترحيل الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة ومعداتهم بشكل هادئ وسلمي. وأتوقع أن تتخذ حكومة رواندا كل التدابير اللازمة لتيسير ترحيل أفراد ومعدات البعثة على نحو منظم.

٥٠ - ومن الضروري، عند معالجة القضايا التي تثيرها وجهات النظر المتعارضة هذه، أن نضع في الحسبان أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو استعادة السلام والاستقرار ليس في رواندا وحدها ولكن في المنطقة بأسرها. ويتطلب هذا إيجاد حلول لمشاكل المصالحة والعدالة وعودة اللاجئين الى رواندا. ولكنه يعني أيضاً معالجة المشاكل الأخرى التي تؤدي الى التوتر وعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب لذلك أن تستمر الجهود الرامية الى التوصل الى حل شامل. وإنني آمل أن يؤدي التقدم المستمر المحرز في التعاون بين بلدان المنطقة الى تهيئة الظروف اللازمة للتوصل الى هذا الحل في وقت مبكر.

٥١ - ولا يزال في إمكان الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً مفيداً في الجهود السياسية الم بذولة لبلوغ هذه الغاية. ولذلك فإنني أوصي بأن تحتفظ الأمم المتحدة بوجود سياسي في رواندا بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ويمكن إنشاء مكتب للأمم المتحدة برئاسة ممثلي الخاص من أجل القيام، بالتشاور مع حكومة رواندا، بتعزيز السعي للتوصل الى السلام والاستقرار عن طريق العدالة والمصالحة. وسيواصل ممثلي الخاص الاضطلاع عموماً أيضاً بسلطة تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتدعيم الجهود التي تبذلها رواندا للإصلاح والتعمير، وتوسيع نطاق هذه المساعدة. ومن المفهوم أن رواندا ستقوم، عملاً باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بمنح هذا المكتب الحرية اللازمة للدخول والتحرك في أرجاء البلد وتكفل سلامته وأمنه. وأعربت رواندا عن رغبتها كذلك في أن

تترك البعثة للحكومة، بعد رحيلها، المعدات التي تملكها حالياً. ورغم أنني أتفهم رغبة رواندا في الاحتفاظ بمعدات غير فتاكة قد تنفعها في جهودها للإصلاح، فإن من الواضح أن هذه المسألة لا يمكن أن تبت فيها سوى الجمعية العامة.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أسجل شكري الحار للسيد شهريار خان ممثلي الخاص واللواء غاي توسينانت قائد القوة ولجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين التابعين للبعثة على مساهمتهم المخلصة في بعثة الأمم المتحدة هذه والقضية التي تخدمها. وقد قام الرجال والنساء المشتركون في البعثة بأداء المهام الهامة التي كانت مضنية في الأغلب التي أوكلت اليهم في ظل ظروف صعبة للغاية أحياناً وبطريقة نموذجية.

المرفق

تكوين العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية
في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى
رواندا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

المجموع الكلّي	الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون				البلد
		المجموع	المراقبون	الموظفون	القوات	
١٧		١٧	١٧			الاتحاد الروسي
صفر		صفر				اثيوبيا
١		١	١			الأرجنتين
٩	٤	٥	٥			الأردن
٧	٧	صفر				ألمانيا
٢٦		٢٦	٢٦			أوروغواي
٥		٥	٥			باكستان
٣٦		٣٦	٣٦			بنغلاديش
٥	٥					تشاد
٢٦	١٠	١٦		٢	١٤	تونس
٥	٥	صفر				جيبوتي
٥٧	١٠	٤٧	٢٠	٥	٢٢	زامبيا
٢٥		٢٥	٢٥			زيمبابوي
٣		٣	٢	١		السنغال
٣	٣	صفر				سويسرا
٣٥٦	١٠	٣٤٦	٣٢	٧	٣٠٧	غانا
١٧		١٧	١٧			غينيا
٧	٦	١	١			غينيا - بيساو
١		١	١			فيجي
١١١		١١١	١٠	٨	٩٣	كندا
٧		٧	٧			الكونغو
١٥٢	٨	١٤٤	١٢		١٣٢	مالي
١٤٧		١٤٧	١٤		١٣٣	ملاوي
١٥		١٥	١٥			النمسا
٧	٧	صفر				النيجر
١٧٦	١٠	١٦٦	١٧	٥	١٤٤	نيجيريا
٩٦٩		٩٦٩	٢٢	٩	٩٣٨	الهند
٢ ١٩٠	٨٥	٢ ١٠٥	٢٨٥	٣٧	١ ٧٨٣	المجموع

- - - - -